المقدمة

تتأسس المشاركة الشعبية وليس النخبوية ولا المهنية ولا ... الخ بوصفها مفهوماً عرفياً على الإعتراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد في إدارة شؤونهم والتحكم بمصائرهم، وعلى القبول بالآخر وعده كامل الإنسانية والأهلية بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو اللون او الطبقة أو المهنة، ويشمل مفهوم المشاركة السياسية مجمل النشاطات التي تهدف إلى المشاركة في صنع القرار السياسي (كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب) أو غير السياسية، وتأتي أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة من النشاطات من كونها تمكن الناس من التحكم بأمور حياتهم والمساهمة في توجيه حياة المجتمع بشكل عام، الأمر الذي يعطيهم في النهاية قدرة الحصول على حقوقهم ومصالحهم أو الدفاع عنها.

وبعد التغيرات الجذرية التي شهدها العالم وبعض البلدان العربية بعد ما يسمى الربيع العربي نحو تبني الديمقراطية والمشاركة السياسية، اخذت هذه قضية المشاركة الشعبية تصبح من القضايا المهمة في قياس مستوى الديمقراطية والحكم الرشيد ليس في البلدان العربية فقط وانما في معظم بلدان العالم وقد سعت البلدان العربية الى الاهتمام بقضايا المشاركة الشعبية في الحياة السياسية بعدها الأساس الصحيح لتحقيق الحكم الرشيد، فالمشاركة السياسية الشعبية كانت احد العوامل التي حققت الحكم الرشيد في المجتمعات الغربية، حيث تضمن هذه المشاركة توسيع قاعدة عملية صنع القرار السياسي عبر نشر وترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع، فالحكم الرشيد واقع لا يتحقق بقرار فردي من سلطة عليا بل يتحقق بقرار جمعي بالمشاركة السياسية الحقيقية، مما يعد قيمة ومبدأ عند أبناء هذه المجتمعات.

ولم يأت اهتمام المجتمعات العربية بالمشاركة السياسية والتحول نحو الحكم الرشيد صدفةً وإنما جاء استجابة لمتغيرات داخلية، وأخرى خارجية تمثلت في المطالبات الواسعة والمتكررة بالمشاركة في الحكم واصلاح مؤسسات الدولة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة الناس ورفاهيتهم، أماّ المتغيرات الخارجية فتمثلت بانتشار مبادى الحكم الرشيد، ومعاييره، وقيم حقوق الانسان والمشاركة السياسية باعتبارها ضمانة أساسية لشرعية مؤسسات الدولة.

وستتناول الرسالة كلاً من: مفهوم المشاركة السياسية، ودوافعها، ومراحلها، وشروطها، ومفهوم الحكم الرشيد، وفلسفته، وأسباب ظهوره، ومكوناته، وأبعاده فضلاً عن معاييره، ومؤشراته، ودراسة حالة العراق، وآليات تعزيز المشاركة السياسية فيه على المستويات كافة، ودور المشاركة

في تحقيق الحكم الرشيد فيه وسنقدم بحث في الفصل الأخير رؤية استشرافية لمستقبل المشاركة السياسية والحكم الرشيد في العراق.

أهمية الدراسة:-

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المواضيع التي تعالجها والمتمثلة في: المشاركة السياسية، والحكم الرشيد إذ تتمتع المشاركة السياسية بأهمية كبيرة لدى المختصين والباحثين، حيث تعد مقياساً لنجاح الانتخابات من عدمها وتعبيراً عن اهتمام المواطنين بالمشاركة السياسية في مجتمعاتهم بما يسمح لهم بالتأثير في حياتها، وتمثل معياراً القبول المجتمعي بالنظام السياسي من عدمه ومدى تعبير هذا النظام عنهم وتمثيله لهم.

ويعد موضوع الحكم الرشيد من المواضيع المهمة التي اعتمدت المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة والنامية مؤخراً، فمؤشرات لقياس مستوى تحقيق الحكم الرشيد أمّا بالنسبة للمختصين والباحثين فانه يمثل أهمية كبرى على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، ويمثل الحكم الرشيد اليوم موضوعاً لتوافق الآراء في الأمم المتحدة فقد نصّ الاعلام العالمي بشأن الألفية الثالثة أن الدول لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتعميم سيادة القانون فضلاً عن احترام حقوق الانسان، وكلها مبادئ أساسية للحكم الرشيد، وأصبح الحكم الرشيد شرطاً لتبني التنمية الاقتصادية والسياسية واعتماد النهج السليم في الإدارة، فضلا عن تأكيد البنك الدولي في نقاشاته السنوية على أهمية الحكم الرشيد.

وعلى هذا الأساس ولكون العراق دولة تتجه نحو بناء مؤسساتها على أسس الديمقراطية القائمة على تعزيز الحكم الرشيد فإن أهمية الدراسة تنبع من محاولتها دراسة دور المشاركة السياسية في ترشيد نظام الحكم في العراق فضلاً عن الوقوف على التحديات التي تواجهه.

وتأتي هذه الدراسة انسجاماً مع توجهات الحكومة العراقية نحو الاصلاح السياسي الذي يهدف الى تحقيق التنمية الشاملة بعد عام 2014 وتبني الحكم الرشيد الذي جاء استجابة للمطالب الشعبية بالإصلاح السياسي والاقتصادي.

وتأتي أهمية الدراسة ايضاً من تناول الحكم الرشيد في إطاره النظري، ودراسة أهم معاييره وأسسه ودور المشاركة السياسية في ترسيخ قيمه من سيادة القانون والشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة والاستجابة والمساواة والفاعلية والرؤية والاستراتيجية، وتمكين حقوق الإنسان وإبراز

طبيعة العلاقة التي تربط بين المشاركة السياسية والحكم الرشيد ويمكن هنا ذكر دور المشاركة السياسية في الحكم الرشيد بالاتي:

1) تعد المشاركة السياسية مقياساً شرعية وجودة النظام السياسي.
2) بناء دولة المؤسسات والحكم الرشيد مرهون بإشراك الفرد في الحياة السياسية.
3) النجاح المستقبلي للحكم الرشيد في العراق يتحدد بالالتزام بترسيخ دولة المواطنة والمشاركة السياسية الفاعلة القائمة على تحقيق روح الانتماء الحقيق للوطن.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة: علاقة تحقيق المشاركة السياسية الفعلية ودورها بترشيد نظام الحكم في العراق بعد عام 2003.

ومن هنا فإننا سنحاول أن نجيب على هذا التساؤل بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية: هل أنّ المشاركة السياسية في العراق حقيقية؟ هل كانت الارادة السياسية للناخبين عن وعي وثقافة وساهمت في خلق ثقافة وسلوك ديمقراطيين؟ هل هناك علاقة بين المشاركة السياسية وترشيد نظام الحكم في العراق؟ مع البحث في احتمالية عدم وجود أي علاقة بين هذين المتغيرين.

فرضية الدراسة

تنطلق الرسالة من فرضية مفادها: أن المشاركة السياسية الشعبية ذات دور كبير في ترشيد نظام الحكم في العراق وإرساء دعائمه بعد التغيير بالانتقال من النظام القائم نحو نظام ديمقراطي قائم على مبادى الحكم الرشيد.

وبهذا فإنّ هذا المشاركة السياسية الشعبية تعد المتغير الأساس، أما المتغير التابع فهو نظام الحكم الرشيد، لذا تحاول صفحات هذه الرسالة التحقق من صحة هذه الفرضية وايجاد العلاقة بين هذين المتغيرين.

هدف الدراسة

يمكن تحديد هدف البحث بمسألتين جوهريتين هما:

أولا: تسليط الضوء على الكيفية التي كانت تمارس فيها المشاركة السياسية في العراق، وساهمت في تشكيل الحكومات بعد عام 2003 ، وسنحاول استخلاص النتائج لمعرفة السلبيات والإيجابيات والخروج بتوصيات يمكن من خلالها الوصول منها الى طريقة أنموذجية لتحقيق المشاركة السياسية الحقيقية، عبر وصف أهم الآليات والمعايير للمشاركة السياسية الحقيقية، وسنحاول تشخيص الآثار التي ترتبت عن هذه المشاركة السياسية ونظام الحكم على السواء، وسنحاول طرح تصوراتنا بصدد الحلول لمثل هذه السلبيات ودعم الايجابيات الموجودة في الوضع العراقي ومحاولة وضع وتطبيق النمط الأفضل لترشيد الحكم بما يسهم في تحقيق ديمقراطية متكاملة.

ثانياً: وضع اطار نظري للمشاركة السياسية والحكم الرشيد، باقتراح معايير وشروط محددة من أجل بناء منهج نظري وعلمي يعنى بدراسة المشاركة السياسية والحكم الرشيد بصورة عامة والمشاركة السياسية والحكم الرشيد في العراق بصورة خاصة تمهيداً لدراسات علمية أكثر تشعباً وعمقاً حول هذا الموضوع.

منهجية الدراسة

إنّ كل بحث إذا أراد أن يكون رصينا وعلميا فيجب عليه أن يعتمد على استخدام المناهج العملية المعتمدة للوصول بالبحث الى اصوب وأدق النتائج، لذا سيكون تناولنا للموضوع بالاعتماد على المناهج العلمية المعتمدة.

ففي بداية البحث، تم اعتماد المدخل المنهج الوصفي (فيما يتعلق بالإطار النظري) تم به استعراض الإطار النظري، بصورة متسلسلة عبر تفصيله بطريقة وصفية لمفهوم المشاركة السياسية والحكم الرشيد.

فضلا عن الاعتماد على المنهج النظمي في دراسة وضع المشاركة السياسية في العراق، وتمت الاستعانة بالمنهج المقارن لاسيما في المباحث التي تعنى دراسة الحالة لحاجتها إليه، ومن ثم نكون بذلك قد اعتمدنا على المناهج العلمية شأننا شأن الدراسات العلمية الأخرى.

هيكلية الدراسة

الفصل الأول: (الإطار نظري)

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية

المطلب الثالث: أهمية المشاركة السياسية

المبحث الثاني: مفهوم الحكم الرشيد

المطلب الاول: تعريف الحكم الرشيد

المطلب الثاني: التطور التاريخي للحكم الرشيد

المطلب الثالث: أهمية الحكم الرشيد

المبحث الثالث: العلاقة بين المشاركة السياسية والحكم الرشيد

المطلب الأول: أشكال المشاركة السياسية

المطلب الثاني: نماذج الحكم الرشيد

المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين المشاركة السياسية والحكم الرشيد

الفصل الثاني: واقع المشاركة السياسية والحكم الرشيد في العراق بعد عام 2003

المبحث الاول: معوقات المشاركة السياسية

المطلب الاول: العائق الثقافي

المطلب الثاني: العائق الاقتصادي والاجتماعي

المطلب الثالث: عائق النظام الانتخابي

المطلب الرابع: العائق الاعلامي

المبحث الثاني: عوائق الحكم الرشيد

المطلب الأول: ضعف التشريع وسن القوانين

المطلب الثاني: الوضع الأمني
المطلب الثالث: الاستقرار السياسي والاجتماعي
المطلب الرابع: الفساد الاداري والمالي
المطلب الخامس: تضخم القطاع العام
الفصل الثالث: دور المشاركة السياسية في ترشيد الحكم الرشيد
المبحث الأول: آليات تفعيل "تحسين" المشاركة السياسية
المطلب الأول: مشاركة الشباب
المطلب الثاني: تحسين مشاركة النساء
المطلب الثالث: تفعيل أداء الأحزاب السياسية "قانون الأحزاب"
المبحث الثاني: الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2003
المطلب الاول: الحكم الرشيد والنظم الانتخابية
المطلب الثاني: المجتمع المدني ووسائل الإعلام والحكم الرشيد
المطلب الثالث: المواطن العراقي والحكم الرشيد
المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للمشاركة السياسية والحكم الرشيد بعد عام 2003
المشهد الأول: بقاء المشاركة السياسية والحكم الرشيد
المشهد الثاني: تراجع المشاركة السياسية والحكم الرشيد
المشهد الثالث: تقدم المشاركة السياسية الايجابية وترشيد الحكم الرشيد
الخلاصة والاستنتاجات
التوصيات